جامعة حمّة لخضر الوادي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
شعبة التاريخ
السنة الثالثة تاريخ عام
مقياس الثورة التحريرية 1954-1962
الدكتور: عثمان زقب

الدرس التاسع: الحكومة المؤقتة (نشاطها على المستوى الداخلي والخارجي)
تمهيد
1) تأسيسها وتشكيلتها
2) على المستوى الداخلي
3) على المستوى الخارجي
استنتاج.

تمهيد
على الرغم من إن ثورة التحرير اندلعت كثورة مسلحة في 1954 إلا أنها لم تغيّب العمل السياسي كأداة فعالة لدعم كفاح الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي، من خلال معركة الدبلوماسية التي لا تقلّ أهمية عن المعارك الميدانية سواء كان ذلك قبل تأسيس الحكومة المؤقتة أو بعدها.

1) تأسيسها وتشكيلتها:

أ) تأسيسها:

بدأت تحركات جبهة التحرير الوطني للعمل على الصعيد الدولي من أجل تسويق القضية الجزائرية والضغط على الطرف الفرنسي منذ 1955، حيث التزمت الدول الأفرو آسيوية منذ عام 1955 بوضع القضية الجزائرية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة". من ناحية أخرى قدم ملك المغرب ورئيس الجمهورية التونسية في نوفمبر 1957 "مساعيهما الحميدة للحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني. لكن فرنسا كانت تعارض هذه الضغوط بحجّة قوية للغاية: الجزائر أرض فرنسية، والمتمردون متمردون يخضعون للقانون الجنائي، والقضية تقع حصريًّا في نطاق ولايتها القضائية الوطنية. ونتيجة لذلك، تم رفض عرض المساعي الحميدة[1].

وبفهم من ذلك هنا أن هدف ج.ت.و من العمل الدبلوماسي مثلما يعلق عليه شاربونتيي جين (Charpentier Jean) هو "كسر الطابع الداخلي للنزاع، يسعى المتمردون بعد ذلك إلى جعله دوليًا (..) من هنا ولدت فكرة الحكومة الجزائرية"[2].

يرى موريس فلوري (Flory Maurice) في دراسته الصادرة سنة 1959 بعنوان "الجزائر والقانون الدولي" بأن "الحرب ليست فقط فعل المقاتلين. فوق الإستراتيجية العسكرية هي بالضرورة سياسة. كان التنظيم السياسي، الذي كان متواضعاً في البداية (يقصد ج.ت.و)، أكثر وضوحاً بسرعة. الجزائر المستقلة لا تستطيع الاكتفاء بالجيش الذي يضمن تحريرها. إنها بحاجة إلى الحكومة التي تقودها"[3].

يواصل شاربونتيي جين (Charpentier Jean) قرائته للظروف الممهدة لولادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقوله: "بدأت جبهة التحرير الوطني بالفوز على الأحزاب الحكومية في المغرب وتونس والاستقلال والدستور. في 27 أفريل 1958، افتتح مؤتمر للأحزاب الوطنية المغاربية في طنجة ، ضم مندوبين من حزب الاستقلال والدستور وجبهة التحرير الوطني. وتطرق إلى جدول أعمال المؤتمر في المقام الأول مسألة "حرب الاستقلال في الجزائر". وجد المؤتمر نفسه بالإجماع على إعلان حق الشعب الجزائري في الاستقلال، وعلاوة

[1] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A.. In: Annuaire français de droit international, volume 5, 1959. pp. 799-816,pp 800-799 .
[2]Ibid, p800.
[3]Maurice Flory, Algérie et Droit international, In: **Annuaire français de droit international**, volume 5, 1959. pp. 817-844, 818.

على ذلك ، صوت من بين القرارات النهائية في 30 أفريل على البند التالي: "معتبرا أن حشد الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني يجعلها المكان الوحيد هنا"[1].

في 9 سبتمبر 1958 قرّرت لجنة التنسيق والتنفيذ جمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية لإعلامه بقرارها تأليف حكومة مؤقتة يتمثل فيها الجيش بالثلاثي كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، الخضر بن طوبال. حيث تكون الحكومة مسئولة إمامهم ويشكلون الثلاثة مركز القيادة، ورغم الجهود التي بذلها كريم بالقاسم لم يتمكن من ترؤسها، حيث كان يتم تفضيل شخصية تسوية يمكن تقديمها في حال فتحت مفاوضات مع الفرنسيين.

كان كريم بلقاسم يظن بأنه سيترأس هذه الحكومة، لكن بوصوف وبن طوبال اعترضا على ذلك، كما استبعد لمين دباغين من هذه المهمة، فكان اختيار فرحات عباس لكونه تمثيليا، ولم يكن ينافس أحد. وكان حسب سعد دحلب ورفاقه يرونه فيه القدرة على إدارة المفاوضات التي كانوا يأملون فيها[2]. كان المقصود من ذلك حسب محمد حربي هو تعيين رجل تسوية لقيادة حركة توجد فيها كل اتجاهات الحركة القومية لتقديم عرض بالتفاوض لفرنسا[3].

وهكذا وبعد أربعة سنوات قررت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تحل نفسها في 19 سبتمبر 1958 وتعلن في آن واحد في كل من تونس والقاهرة وعدة عواصم أخرى عن تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[4].

يعلق شاربونتيي جين (Charpentier Jean) مجددا بخصوص تأسيسها ودور الدعم العربي بقوله: "في 18 سبتمبر 1958، تم الإعلان عن تشكيل "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" في وقت واحد في القاهرة وتونس والرباط. يكشف هذا الإعلان الثلاثي في حد ذاته تواطؤ الدول العربية مع الهيئة التي توجه التمرد الجزائري. في الواقع، يشكل إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) أحد أهم الفصول في تاريخ التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لفرنسا"[5].

يعلق سعد دحلب على صيغة انبعاث الحكومة المؤقتة من الناحية القانونية قائلا:"يجب الملاحظة هنا بان أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية لم يعين من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية وأنّ لجنة التنسيق والتنفيذ قد تحولت بمطلق الحق إلى الحكومة المؤقتة. لا أتذكر أن أي عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد طلب ولو استفسارا واحدا على هذا القرار، الذي مع كل ذلك استقبل بكل حفاوة وصفق له كل أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية. ولكن هنا حقيقة أن هذا التنظيم الأعلى قد وضع أمام الأمر الواقع"[6].

كما يروي ابو القاسم سعد الله بان إعلان الحكومة المؤقتة تمّ في فندق الكونتنتال بساحة ابراهيم باشا حاليا، بحضور بعض الطلاب الجزائريين وكذا الصحافة المصرية والدولية، حيث قرأ فرحات عباس البيان الحكومي وأخذت صورته مع طاقمه الحكومي. فور تأسيسها في 19 سبتمبر 1958 أعلنت الحكومة المؤقتة قبولها تطبيق مبدأ تقرير المصير شريطة أن يطبق بضمانات دولية.

باستثناء توفيق المدني وعبد الحميد مهري فان ثقافة أعضاء الحكومة كانت فرنسية سواء بالدراسة مثل فرحات عباس والأمين دباغين ومحمد يزيد أو بالممارسة والمجاورة والعمل كبقية الطاقم الحكومي.

كان للحكومة المؤقتة مقر في "جارن سيتي" وبعد انتقالها إلى تونس بقي مقر القاهرة تحت تصرفها حيث تعمل مختلف مصالحها وبعض وزاراتها في المشرق.

ولكون الجزائر كانت وفية لاستقلالها فلم تعلم الحكومات الشقيقة والصديقة إلا عند قيام الحكومة المؤقتة، مع أن هذا كان فيه مخاطر من عدم الحصول على الاعتراف بها، غير أن الخطر كان سيكون أكثر إن كانت ترى نفسها تابعة لأحد. ضمن هذا التوجه اعترفت كل من تونس والمغرب وسوريا ولبنان وكذا الجمهورية العربية المتحدة بهذه الحكومة المؤقتة منذ البداية. كما اعترفت بها 26 دولة[7].

حاول لاحقا شاربونتيي جين (Charpentier Jean) اثارة نقاش قانوني في مدى المصداقية القانونية لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومبررات هذه الأخير لخطوتها الجريئة بقوله: " لدعم فكرة وجود دولة

---

[1] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p800.

[2] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص 80.

[3] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص 186.

[4] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص 78.

[5] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p799.

[6] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص 80.

[7] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص 81.

جزائرية حاليًا، وبالتالي توجد حكومة جزائرية، قامت جبهة التحرير الوطني؛ بالتذرع في مذكرة قانونية معدّة للأمم المتحدة، بثلاث حجج[1].

لقد وجه فرحات عباس عند قيام الحكومة المؤقتة تصريحا مؤثرا للشعب جاء فيه:"منذ أربع سنوات وشعبنا يقاتل وهو يواجه احد أقوى الجيوش العالمية، وما يزيد عن 600 إلف ضحية جزائرية كشواهد على الطريق الطويل والمجيد لحريتنا. ويعاني شعبنا كل التعذيب والمذابح، وقد سلمته فرنسا لحكم الاستعماريين والكولونات حسب نزواتهم وأهوائهم، ورغم هذه الآلام وآلاف القتلى فقد بقى صامدا لا يتزعزع إيمانه ويقينه في اقتراب يوم تحريره"[2].

لقد تضمن التصريح الذي تلى الإعلان عن الحكومة المؤقتة مبادئ خمسة لسياسة الحكومة الخارجية هي:

1-التضامن المغاربي والعربي والآفرو آسيوي.

2-احترام ميثاق الأمم المتحدة.

3-تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

4-الترحيب بتطبيق اتفاقيات جنيف على حرب الجزائر.

5-توطيد دعائم السلام العالمي ووقف سباق التسلح وحظر التجارب النووية التي تريد فرنسا نقلها للجزائر[3].

يعتقد شاربونتيي جين (Charpentier Jean) في جدال قانوني بامتياز بأنّ "هذه القيادة الفعّالة للتمرد ليست كافية على الإطلاق لمنح جبهة التحرير الوطني (F.L.N) الوضع الحربي. يشترط القانون الدولي ثلاثة شروط على النحو المنصوص عليه في قرار أقره معهد القانون الدولي في جلسته المنعقدة في نوشاتيل في 8 سبتمبر 1900 (المادة 8)" حيث ورد فيها الصيغة التالية: "لا يمكن للدول الثالثة أن تعترف بالطرف المتمرّد على أنه صفة محارب" إلا وفق الشروط التالية:

1-إذا لم ينتصر على وجود إقليمي مميز من خلال حيازة جزء محدد من التراب الوطني.

2-إذا لم تكن قد جمعت بين عناصر حكومة نظامية تمارس في الواقع على هذا الجزء من الإقليم حقوق السيادة الظاهرة.

3-إذا لم يتم القتال باسمها من قبل قوات منظمة تخضع للانضباط العسكري وتتوافق مع قوانين الحرب وأعرافها[4].

في الواقع وحسب هذا الأخير؛ "لم يتم استيفاء أي من هذه الشروط. بادئ ذي بدء، لا توجد منطقة في الجزائر تعيش فيها جبهة التحرير الوطني (F.L.N). تمارس فيها جميع الوظائف الحكومية (..) وإذا لم تكن هناك مناطق معيّنة في الجزائر اليوم آمنة، فلن يتم سحب أي منها من الإدارة الفرنسية[5].

لكن وفق شاربونتيي جين (Charpentier Jean) "بالنظر إلى أن فرنسا تواصل القتال، واستمرارها في ممارسة سيادتها على كل الجزائر، فإن الاعتراف بالمتمردين كحكومة لدولة جزائرية يشكل تدخلاً مميزًا يتعارض تمامًا مع أفضل قواعد القانون الدولي المعمول بها"[6].

من ناحية أخرى، فإن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A)، وفق رؤية شاربونتيي جين (Charpentier Jean) "كانت مناورة من طرف جبهة التحرير الوطني (F.L.N)، لضمان الدعم الكامل والنهائي للعالم الإسلامي؛ من خلال إلزام الدول العربية أخلاقيا بالاعتراف بها، كان يأمل في قطع آخر علاقاتها مع فرنسا"[7].

كان الإعلان عن الحكومة المؤقتة في ظل أزمة قيادة العمليات العسكرية؛ التي كانت لها انعكاسات مباشرة على الولاية الأولى والقاعدة الشرقية. فقد أصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ قبل ستّة أيام من الإعلان عن الحكومة المؤقتة قرارا بمعاقبة أعضاء هذه الهيئة بالحدود الشرقية بسبب خلافاتهم المزمنة[8].

---

[1] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p801.

[2] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص81.

[3] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 447.

[4] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p803.

[5] Ibid.

[6] Ibid, p813.

[7] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p814.

[8] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 465.

كان العقيد العموري من ضمن المعاقبين غير انه لم يخضع لها والمتمثلة في تخفيض رتبته والبقاء بالسعودية بمدينة جدة، وقاد مناورة اجتماع في تونس في لقاء بالكاف تحت رقابة عيون الحكومة المؤقتة، حيث تمّ اعتقاله في هذا الاجتماع بمساعدة السلطات التونسية، بتهمة القيام بنزعة انقلابية، وقدّم كريم بلقاسم ملفا ضخما للحكومة المؤقتة طالبا الإذن بإنشاء محكمة عسكرية لمحاكمة من يصفهم بالمتآمرين، وانعقدت بالفعل في 20 جانفي 1959 برئاسة هواري بومدين قائد أركان الغرب. أصدرت أحكامها في 28 فيفري أصدرت أحكامها في 28 فيفري 1959؛ وقضت بإصدار حكم إعدام على العقيد العموري ومعه العقيد أحمد انواورة قائد الولاية الأولى والرائد محمد اعواشرية قائد القاعدة الشرقية والنقيب علي زغداني (مصطفى الأكحل). نفذ هذا الحكم مساء يوم 16 مارس 1959[1].

للأسف لم تستطع الحكومة المؤقتة المؤلفة من ثلاث جماعات(الأعضاء السابقين في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، المركزيين السابقين، الثوريين) أن تتخطى انقسامات الماضي؛ خاصة مع تحديات الثلاثي كريم بالقاسم وبن طوبال وبو الصوف الذي كان يمسك بزمام قيادة الثورة[2].

قضية أخرى تتعلق بالمناضل علاوة عميرة الذي ينحدر من ناحية سطيف وكان سابق ينشط ضمن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري؛ في 1958 عمل في مكتب جبهة التحرير الوطني في مدريد باسبانيا، كان صديقا للدكتور الأمين دباغين، اثر خلاف مع عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة نقل إلى القاهرة، قبل تعيينه في بيروت مساعدا لإبراهيم كابوية المناضل السابق في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، كان عميرة يجاهر برأيه في الحكومة المؤقتة لحساب شخصيته المفضلة الأمين دباغين[3].

بناء على تقرير إبراهيم كابوية في هذا الموضوع استدعي إلى القاهرة حيث استقبل بمقر الحكومة بمكاتب مصالح بعبد الحفيظ بو الصوف في الطابق الخامس، كان ذلك في 10 فيفري 1959. في مبنى 4 شارع مديرية التحرير، وانتهى الاستقبال بحادث مؤسف حيث تمّ رميه من النافذة. لقد محاولة اللعب بتفاصيل الحادثة إلا إن الحكومة المصرية أجرت تحقيق قضائي أفضى إلى : "إن أحد رجال بو الصوف ضرب عميرة بعنف في رأسه فقضى عليه، ثم ألقى بجثته من الطابق الخامس"[4].

ب) تشكيلتها:

1-الحكومة المؤقتة الأولى (19 سبتمبر 1958 - جويلية 1959):

كان عمر أول حكومة مؤقتة من 19 سبتمبر 1958 إلى جويلية 1959، وتشكلت الحكومة المؤقتة الأولى من الأسماء التالية:

عباس فرحات رئيسا.
كريم بلقاسم نائب رئيس ووزير القوات المسلحة.
احمد بن بلة نائب رئيس[5].
عبد الحفيظ بوصوف وزير العلاقات والاتصال.
لمين ديباغين وزير الشؤون الخارجية.
عبد الحميد مهري وزير الشؤون "الشمال افريقية".
بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية.
احمد توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية
أحمد فرانسيس وزير المالية.
محمد يزيد وزير الإعلام.
محمد بوضياف وزير الدولة.
حسين آيت أحمد وزير الدولة.
محمد خيضر وزير الدولة.
رابح بيطاط وزير الدولة.

---

[1] نفسه، ص 468.
[2] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص 201.
[3] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 471.
[4] نفسه، ص 472.
[5] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص 78.

لمين خان كاتب دولة (الولاية الثانية).
عمر أوصديق كاتب دولة (الولاية الرابعة).
مصطفى اسطنبولي كاتب دولة (ممثل لناحية وهران) [1].

كانت الحكومة الفرنسية تمارس باستمرار ضغوطات على الدول التي تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتحتج على مواقفها. وسيستمر الفرنسيين في "اعتبار أي اعتراف بدولة أجنبية بادرة غير ودية. وهذا ما يفسر رد الفعل الفوري للحكومة الفرنسية على الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) من قبل الاتحاد السوفياتي في 19 مارس 1959؛ في اليوم نفسه ، تم استدعاء السفير السوفياتي في باريس لتقديم توضيحات (..) رد فعل الحكومة الفرنسية ليس دائما قويا. يبدو أنه يعتمد على درجة الاستقلال المنسوبة للدولة المعنية من حيث السياسة الخارجية"[2].

تم تنفيذ هذا العمل السياسي داخليًا ودوليًا بشكل متزامن؛ "على المستوى المحلي، كان الأمر يتعلق بخلق حركة آراء تُلزم الحكومة الفرنسية ببدء مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني. في الواقع، سمحت بعض الدوائر السياسية لنفسها بالفوز بهذه الفكرة، لكن الجمهور المحدود الذي يمكنهم الالتقاء به في الحكومة تعرض للخطر بشكل قاطع بسبب أحداث 13 ماي. لذلك كان من الضروري إجبار فرنسا على التفاوض من الخارج"[3].

2-الحكومة المؤقتة الثانية (18 جوان 1960 - أوت 1961):

نظرا للصراعات الداخلية والتنافس أرغمت الحكومة المؤقتة الأولى إلى تسليم سلطاتها في جويلية 1959 إلى الباءات الثلاث حيث تحصلوا على تفويض زملائهم لجمع القادة العسكريين لأجل تعيين الحكومة المؤقتة الثانية، من أجل إعطاء الثورة إستراتيجية عسكرية وسياسية ودبلوماسية جديدة حسب ما يعتقدون. وللمرة الثانية حاول كريم بلقاسم تغيير قيادتها كي يتزعمها. لقد لقي هذا الأخير مساندة بن طوبال وبوصوف لكي يضعا حسب قولهما حدّا لأطماعه[4]. لكونهما لا يستطيعان تركه لوحده يستحوذ على السلطة، ولا يمكنهما في نفس الوقت التخلي عنه وهو يدافع عن مبدأ الكفاح حتى النهاية.

لقد التقى ثلاثتهم مع قائدي أركان الحرب للشرق والغرب محمدي السعيد وهواري بومدين وخمسة عقداء للولايات كانوا موجودين في تونس هم: حاج لخضر(الولاية الأولى)، علي كافي (الولاية الثانية)، يازورن المدعو سعيد (الولاية الثالثة)، سليمان دحيليس المدعو صادق (الولاية الرابعة)، العقيد لطفي (الولاية الخامسة). وشكلوا ما يعرف بلجنة العقداء العشرة. اجتمعت هذه اللجنة لمدة مئة يوم حيث كانوا يعتبرون أنفسهم أوصياء على حرب التحرير، وعازمين على إيجاد أنجع وأحسن وأساليب سامية في القتال، وقيادة أكثر كفاءة. تم التطرق في هذا الاجتماع لكل المسائل، ولكن الأمر استحال الخروج بنتيجة ختامية، فالمشكل بقي قائما، وفي هذه الثناء كان الثوار بالجبال يواصلون كفاحهم، والدبلوماسيين تجوالهم وطوافهم في العالم[5].

اجتمع المجلس الوطني للثورة من 10 ديسمبر 1959 إلى 20 جانفي 1960. كان لزاما اتخاذ قرار بشأن وضع الحكومة المؤقتة الجديدة في الأمد القريب[6].

لقد ضمت تشكيلة الحكومة المؤقتة الثانية والتي امتد عمرها من 18 جوان 1960 إلى أوت 1961 التشكيلة الحكومية التالية:

عباس فرحات رئيسا.
كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية.
بن بلة نائب الرئيس.
محمد بوضياف نائب الرئيس[7].
لخضر بن طوبال وزير الداخلية.
عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات والمخابرات.

---

[1] نفسه، ص 79.

[2] Flory Maurice. La fin de la souveraineté française en Algérie. In: **Annuaire français de droit international,** volume 8, 1962. pp. 905-919, p909.

[3] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p799.

[4] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص 103.

[5] نفسه، ص 104.

[6] نفسه، ص 105.

[7] نفسه، ص 112.

أحمد فرنسيس وزير المالية.
عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية.
محمد يزيد وزير الإعلام.
محمدي السعيد وزير دولة.
محمد خيضر وزير دولة.
حسين آيت أحمد وزير دولة.
رابح بيطاط وزير دولة[1].

تم التخلي لاحقا عن مجلسا الأركان الحربية للشرق والغرب حيث تم إنشاء مجلس عام للأركان تحت القيادة الوحيدة لبومدين الذي له مساعدان هما الرائدان سليمان (قائد أحمد) وعلي منجلي. ويعلق سعد دحلب هنا بأنه "كنا نعتقد أن جيش التحرير الوطني سيصبح تحت قيادة موحدة، وبالتالي أكثر انسجاما وفعالية سواء في الداخل أو في الخارج. لم يكن في الواقع المجلس العام للأركان يقود غير جيش الحدود، ولكن الجهد الذي بذل سهّل بعد الاستقلال انضمام كل القوات العسكرية في صفوف الجيش الوطني الشعبي، تحت القيادة الوحيدة التي كان هواري بومدين قد اعتاد ترويضها من قبل"[2].

3-الحكومة المؤقتة الثالثة (سبتمبر 1961 - أوت 1962):

كانت هذه الحكومة برئاسة يوسف بن خدّة وقد ضمت في تشكيلتها الطاقم التالي:
يوسف بن خدّة رئيس المجلس ووزير المالية.
كريم بلقاسم نائب رئيس المجلس ووزير الداخلية.
أحمد بن بلّة نائب رئيس المجلس.
محمد بوضياف نائب رئيس المجلس[3].
محمدي السعيد وزير دولة.
رابح بيطاط وزير دولة.
محمد خيضر وزير دولة.
حسين آيت أحمد وزير دولة.
عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة.
لخضر بن طوبال وزير دولة.
سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية.
محمد يزيد وزير الإعلام[4].

كانت الآلة الدبلوماسية للثورة تسير على ضوء مبادئ واضحة وهي:
1-الحياد الايجابي بالتحالف مع البلدان الحريصة على دعم استقلالها في المجال الدولي.
2-مسايرة تيارات الوحدة العربية والإفريقية والآفروآسيوية بمعنى تجاوز الإطار الضيق للمغرب العربي.
3-إعطاء الأولوية المطلقة للدعم المادي بصرف النظر عن مصدره شرقيا أم غربيا[5].

أما أهداف الدبلوماسية الجزائرية فتتمثل فيما يلي:
1-الحصول على الدعم الفعّال لكفاح الشعب الجزائري.
2-السعي للحصول على مزيد من الاعترافات بالحكومة المؤقتة.
3-العمل على عزل فرنسا دبلوماسيا[6].

2) نشاطها على المستوى الداخلي:

شكل تأسيس الحكومة المؤقتة تجاوزا للضعف الذي أصاب قيادة الثورة أكثر منه إعادة النظر في السياسات أو في البنية التنظيمية، والذي بدا الضعف يسري إليها.

---

[1] نفسه.
[2] نفسه، ص 113.
[3] نفسه، ص 136.
[4] نفسه، ص 137.
[5] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 565.
[6] نفسه، ص 566.

كان الإعلان عن الحكومة المؤقتة يرمز إلى استعادة السيادة ويضع ديغول أمام واقع جديد لا مفرّ من أخذه بعين الاعتبار آجلا أم عاجلا[1]. كما كتب مولود فرعون غداة هذا الحدث في يومياته:"يسود الاعتقاد هنا بأن الإعلان عن الحكومة المؤقتة هو رد محرج على الاستفتاء القادم (28 سبتمبر 1958)"[2].

كان تأسيس الحكومة المؤقتة والإعلان عنها بعثا للسيادة الجزائرية، له تأثيره في الجزائر وفرنسا والعالم بأسره. كان رد فعل على سياسة ديغول التي اتّضحت خطورتها على الثورة بالخصوص. "فبعد أربع سنوات من حرب ضروس دلّ تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة على أن جبهة التحرير الوطني تسير قدما، وأنها بعيدة على أن تنكسر أو تقهر"[3].

كان تأسيس الحكومة المؤقتة أنسب الردود على سياسة الحرب الشاملة التي يقودها الفرنسيين ضد ثورة التحرير. لقد فرضت ثورة التحرير نفسها على الساحة الدولية بالفعل وبالقانون، كما أن تأسيس الحكومة المؤقتة علامة على وجود الدولة الجزائرية وقيامها الفعلي والوشيك. وأنّ سياسة ديغول والتي يتأهب لتطبيقها قد طواها الزمن أمام صلابة الثورة وصمود الشعب الجزائري[4].

من المخاطر التي واجهتها الحكومة المؤقتة في نشاطها داخليا محن الولايات خاصة مسالة الصراعات والتوين بالسلاح ومعاناة الجزائريين جراء القمع الوحشي. لقد شكلت قضية اللاجئين بدورها أكبر الاهتمامات التي أولتها الحكومة المؤقتة أهميتها في التكفل بحاجياتهم في ظل الظروف الصعبة التي عانوا منها. كما كان لزاما عليها تفعيل الحرب الإعلامية المضادة للإعلام الاستعماري من خلال التواصل مع الشعب الجزائري وتعبئته عند الضرورة من خلال الإضرابات أو المظاهرات مثلما حصل في مظاهرات 11 ديسمبر 1960 والتي كانت بأمر من الحكومة المؤقتة.

3) نشاطها على المستوى الخارجي

على صعيد الاعترافات تم تسجيل 15 اعترافا موزعا جغرافيا كما يلي:

*تسعة بلدان عربية هي العراق، الجمهورية العربية المتحدة، اليمن، ليبيا، السعودية، الأردن، تونس، المغرب، السودان[5].

*خمسة بلدان آسيوية هي الصين، كوريا الشمالية، أندونيسيا، منغوليا، فيتنام.

*بلد إفريقي واحد هو غينيا التي أعلنت اعترافها فور رفضها استفتاء الجمهورية الخامسة 28 سبتمبر 1958[6].

على صعيد الاعترافات تم تسجيل 15 اعترافا موزعا جغرافيا كما يلي:سارعت الحكومة المؤقتة بتجسيد قرار الانفتاح على المعسكر الاشتراكي، فأوفدت لهذا الغرض وفدا ثلاثيا برئاسة بن يوسف بن خدّة وزير الشؤون الاجتماعية إلى كل من الصين والاتحاد السوفيتي ديسمبر 1958، حيث استقبل بحفاوة رسمية وغير رسمية من طرف الزعيم ماو تسي تونغ شخصيا، حيث اعترف لهم أنهم أول جزائريين يراهم في حياته[7]. وفي موسكو جرى استباهم من طرف مساعدي الزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف[8].

يقر شاربونتيي جين (Charpentier Jean) بأنّه الى غاية فترة دراسته للموضوع في 1959 فان "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية G.P.R.A. معترفا بها حاليًا، على حد علمنا، من قبل 17 دولة، ولا بد من القول إن ما من دولة منها، باستثناء جمهورية الصين الشعبية، هي قوة من المرتبة الأولى. وبحسب الأسباب التي دفعتهم إلى الاعتراف بها، تنقسم هذه الدول إلى مجموعتين، المجموعة العربية والمجموعة التقدمية. في كل مجموعة توجد دول ممزقة بين عضويتها في المجموعة وعلاقاتها الوثيقة مع فرنسا: الصراع بين هذين المؤثرين المتعارضين ليس أقل مصلحة في القضية"[9].

فالدول العربية. مباشرة بعد إنشائها، وقيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A). تم الاعتراف بها من قبل الجمهورية العربية المتحدة، والعراق، وليبيا، واليمن، وتونس، ثم المغرب، والأردن، والسودان،

---

[1] نفسه، ص 259.

[2] نفسه، ص 445.

[3] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص 82.

[4] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 557.

[5] نفسه، ص 566.

[6] نفسه.

[7] نفسه، ص 567.

[8] نفسه.

[9] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p806.

والمملكة العربية السعودية، وأخيراً من لبنان. لا ينبغي أن يكون موقف الدول العربية هذا مفاجأة. يفسر ذلك أولاً من خلال تضامن الإسلام الذي بموجبه ينتمي جميع مسلمي العالم[1].
أما بخصوص الدول التقدمية. بالإضافة إلى الدول العربية، فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) معترفا بها من قبل جمهورية الصين الشعبية وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية وإندونيسيا ومنغوليا الخارجية وغانا وغينيا[2].

يمكن تفسير موقف هذه الدول حسب شاربونتيي جين (Charpentier Jean) بسهولة "من خلال أيديولوجية مناهضة للاستعمار تجعلها متعاطفة مع حركة التحرر التي أتت منها هي نفسها في الغالب، ومن خلال تكتيك ثوري يحرضها على دعم أي حركة قادرة على إضعاف قوة رأسمالية"[3].

"لقد تغيرت بين عشية وضحاها علاقات جبهة التحرير الوطني بالحكومات الشقيقة والصديقة، فأصبحت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تتعامل مع الحكومات التي اعترفت بها معاملة الند للند.. وكان الشعب الجزائري يملك حكومة تمثله"[4].

بالإضافة إلى العلاقات الدبلوماسية الثنائية ، فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) "قادرة على المشاركة في بعض الاجتماعات المتعددة الأطراف. لا تنشأ صعوبة إذا أدركها جميع المشاركين؛ هكذا أرسل مندوبين إلى الدورة الثانية والثلاثين لجامعة الدول العربية التي عقدت في الدار البيضاء في الفترة من 2 إلى 8 سبتمبر 1959، على الرغم من أنه ليس من السهل معرفة ما إذا كان هؤلاء المندوبين لديهم حقوق تصويت أو مجرد وضع كمراقبين دائمين"[5].

في نهاية عام 1961، تمكنا حسب موريس فلوري (Maurice Flory) "من إحصاء 18 اعترافًا لا لبس فيه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A)، التي هي بترتيب زمني تلك الخاصة بالعراق، المغرب، تونس، ليبيا، الأردن، العربية، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، السودان، الصين، كوريا الشمالية، فيتنام الشمالية، إندونيسيا، غينيا، منغوليا الخارجية، لبنان، غانا، ليبيريا. إلى هذه القائمة يمكن للمرء أن يضيف ، مع بعض التحفظات بسبب شكل الاعتراف ، يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي. لذلك نصل إلى الرقم 20 تقديرًا"[6].

خلال عام 1961، استفادت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(G.P.R.A). من العديد من الاعترافات الجديدة، مثل مالي في 17 فيفري 1961، من الكونغو في 19 فيفري 1961، من كوبا في 28 جوان 1961، من باكستان في 3 أوت 1961[7].

شرع رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس في الأيام الأولى التي تبعت تأسيسها في القيام بزيارة لرؤساء البلدان العربية والصديقة. كان جمال عبد الناصر أول من استقبله، حيث دعي لمأدبة عشاء في القاهرة بحضور رئيس الحكومة الإندونيسي. لقد مكنته علاقات الرئيس المصري من الالتقاء برؤساء وفود عديدة. في نوفمبر 1958 استقبل من طرف ملك المغرب، ثم زار ليبيا واستقبل من طرف الملك إدريس السنوسي ، كما زار السعودية واستقبل من طرف الملك سعود بالرياض في مارس 1959. وفي نفس الشهر استقبله بورقيبة في تونس، وفي أفريل 1959 استقبل في الهند ثم باكستان، ثم كانت الزيارة إلى كل من العراق والكويت والسودان والأردن[8].

ارتكز النشاط الخارجي للحكومة المؤقتة نحو تدعيم حربها ضد الاحتلال الفرنسي خاصة مسالة السلاح[9].

وهكذا كانت أول بعثة حكومية هامة تلك التي بعثت بها إلى الصين الشعبية في ديسمبر 1958[10].

---

[1] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p806.
[2] Ibid.
[3] Ibid.
[4] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 82.
[5] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p809.
[6] Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie. In: **Annuaire français de droit international**, volume 7, 1961. pp. 836-855,op.cit, p843.
[7] Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie, op.cit, p843.
[8] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص 84.
[9] نفسه، ص 84.
[10] نفسه، ص 85.

لقد واجهت الحكومة المؤقتة الدبلوماسية الفرنسية في كل مكان حسب رواية سعد دحلب، فزيادة عن البلدان الصديقة والشقيقة بما يهم حلفاء فرنسا. حيث استقر ممثلوها في مختلف عواصم العالم الثالث، مع افتتاح مكاتب في كل البلدان الشرقية والغربية، وكان لديها نشاط سياسي ودبلوماسي مكثف وكبير في لندن وبون ومدريد وروما ونيويورك وموسكو وبلغراد وبكين...الخ. بالإضافة إلى طوكيو والعديد من المكاتب بأمريكا الجنوبية[1].

كان موقف فرنسا واضحا من الحكومة المؤقتة فالجزائر وفق ما يعتقده شاربونتيي جين (Charpentier Jean) هي "جزء لا يتجزأ من فرنسا. كان إنشاء فرنسا على هذا الإقليم عام 1830 وفقًا لقواعد القانون الدولي السارية. وقد ترسّخ من خلال أكثر من 125 عاما من الاحتلال الفعلي والاعتراف بالإجماع من جميع الدول. هذا هو الموقف الدائم للحكومة الفرنسية. وبالتالي، لا يمكن لفرنسا قبول وجود هيئة تدعي أنها حكومة دولة جزائرية. ولا يمكنها أن تسمح للدول الأخرى بالاعتراف بها"[2].

ويسترسل سعد دحلب ضمن حديثه عن نشاط الحكومة المؤقتة خارجيا بقوله:"حيث لم تقتصر علاقتنا في جميع البلدان التي افتتحنا لنا مكاتب فيها، على حكوماتها فقط، بل تعددت إلى المنظمات والسياسيين من مختلف الاتجاهات والعديد من الصحفيين. حيث كانت غايتنا إن نشرح بوضوح وندافع عن قضيتنا أمام أولئك الذين كانوا معارضين لنا"[3].

لقد حققت القضية الجزائرية في الأمم المتحدة أول نصر واضح، عندما ناقشت الجمعية العامة مشروع لائحة أفرو آسيوية يعترف خلالها بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وتطالب بإجراء مفاوضات بين طرفي النزاع. حيث عرضت على التصويت في 9 ديسمبر 1958 وفازت بـ 35 صوتا، بناقص صوت واحد على أغلبية الثلثين الضرورية للمصادقة. حيث شهدت الدورة 13 سابقة هامة شكلت نصرا لقضية الجزائريين، تمثلت في امتناع العديد من حلفاء فرنسا عن التصويت من بينهم الولايات المتحدة الأمريكية[4].

ففي كل المؤتمرات واللقاءات التي كانت تتم سواء على مستوى القارة الإفريقية أو على مستوى القارتين الإفريقية والآسيوية فان كفاح ونضال الشعب الجزائري يجتل الصدارة ويثير الإعجاب والتقدير بل ويتلقى التأييد غير المشروط. من ذلك في مؤتمر الشعوب الإفريقية الأول باكرا خلال الفترة بين 5 و13 ديسمبر 1958، خاصة تعليقات الدكتور فرانز فانون. وكذا في المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية بتونس خلال الفترة 25-30 جانفي 1960[5].

أشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 1514 المؤرخ 14 ديسمبر 1960، الذي شددت فيه في الفقرة 4 على ما يلي: " وضع حد لجميع الأعمال المسلحة وجميع تدابير القمع ، من أي نوع ، الموجهة ضد الشعوب التابعة ، لتمكين هذه الشعوب من ممارسة حقها في الاستقلال التام سلميا وبحرية. ... "، تناشد الحكومة الفرنسية ، وفقا الممارسات الدولية الحالية والمبادئ الإنسانية ، لدعم المطالبات المشروعة من السجناء الجزائريين من خلال الاعتراف بوضعهم كسجناء سياسيين، من أجل التمكن، دون تأخير، من إنهاء الإضراب عن الطعام"[6].

شكلت جامعة الدول العربية إطارا طبيعيا لحشد التضامن السياسي والمساندة الدبلوماسية، بالإضافة إلى الدعم المالي من خلال فرض حصص محددة على البلدان الأعضاء[7]. يتجلّى الدعم الدبلوماسي العربي في المنظمات الأممية والجهوية، كما يتجلّى أيضا في المؤتمرات الحكومية والشعبية. حيث "كانت المجموعة العربية المدعومة ببعض الأقطار الإسلامية، تشكل قاطرة الدعم الافرو آسيوي الذي يتجلّى في التسجيل الدوري للقضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة، وتقديم مشاريع لوائح مؤيدة لأطروحات ومطالب الحكومة المؤقتة، ومحاولة تمريرها بأكبر أغلبية ممكنة". من ذلك حصول القضية الجزائرية ولائحتها على الأغلبية الضرورية في التصويت عليها خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1960[8].

---

[1] نفسه، ص 20.

[2] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p811.

[3] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص 20.

[4] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 568.

[5] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص 249.

[6] Flory Maurice, Négociation ou dégagement en Algérie, op.cit, p839.

[7] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 570.

[8] نفسه، ص 573.

عندما تخلفت دول عربية في دفع حصصها للثورة الجزائرية وصلت إلى مليار فرنك ضمن مخلفات سنة 1958؛ قام فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة بزيارات إلى العديد من البلدان الشقيقة بداية من فيفري 1959، حيث استقبل في السعودية من طرف الملك سعود بن عبد العزيز والذي صرح له[1] قائلا:"لستم جزائريين أكثر منّي (..) أنتم تدفعون ضريبة الدم، ونحن ندفع ضريبة المال، والله يوفقنا جميعا"[2].

كما زار العراق واستقبله رئيسها عبد الكريم قاسم وقرّر في نهاية الزيارة تخصيص دعم للثورة الجزائرية قيمته 3 مليار فرنك قديم. تدفع على إقساط فصلية بداية من جانفي من كل سنة. كما استقبل في الكويت من الأمير الشيخ سالم الصباح وطمأنه قائلا:"أن مساعدتنا المالية ستزداد طرديا بزيادة عائداتنا". وزار أيضا السودان فرغم إمكاناتها المحدودة وعدت بالالتزام بحصتها المقررة في إطار جامعة الدول العربية بانتظام[3].

كما استقبل في الأردن من طرف الملك حسين بن طلال ومنح الوفد 30 مليون فرنك قديم، مع الإعلان عن اكتتاب عام لصالح الجزائر وثورتها، ساهم فيه أعيان العاصمة الأردنية بتبرعاتهم. ولجدير بالذكر هنا أن قادة الثورة الجزائرية كانوا يطالبون أشقائهم العرب بدعمه ماديا دون أدنى حرج حيث يقول فرحات عباس:"بأنّ المساعدة العربية حق، لأنّ تضحيات الشعب الجزائري رفعت من قيمة العرب"[4].

كانت الكتلة الآفروآسيوية منذ 1955 تشكل دعما رئيسيا للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة بفضل الجهود العربية وبعض الدول الإسلامية مثل اندونيسيا[5]. كما كانت القضية الجزائرية بحاجة إلى الدعم الإفريقي خاصة البلدان المستقلة حديث، حيث جاء في تصريح فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة:"وراءنا إفريقيا الحرة، إفريقيا قمة أكرا". ويتعلق الأمر هنا بقمة البلدان الإفريقية المستقلة الثمانية (عربية وافريقية) التي احتضنتها العاصمة الغانية في أفريل 1958، حيث استضافت وفدا عن لجنة التنسيق والتنفيذ بصفة مشارك. وخلال الفترة من 5 إلى 12 ديسمبر 1958 حضر وفد عن الحكومة المؤقتة المؤتمر الأول للشعوب الإفريقية في أكرا بغانا ممثلا في شوقي مصطفاي وأحمد بومنجل، فرانز(عمر) فانون. حيث صرح شوقي مصطفاي بهذه المناسبة "أن الشعوب المستعمرة يمكن أن تعدّل موازين القوى لصالحها –في العلاقات الدولية- إذا عرفت كيف تنظم جهودها وتحافظ على تضامنها قبل وبعد الاستقلال". أما احمد بومنجل فصرح قائلا:"إن الجزائر إنما تدافع عن حرية إفريقيا، لأن جيش الاحتلال جمع 800 ألف جندي على أرضها"[6].

انعقاد قمة منروفيا (ليبيري) في 4 أوت 1959؛ بمشاركة 9 دول عربية وافريقية مستقلة وحضرتها الحكومة المؤقتة كعضو كامل الحقوق. حيث رفرف العلم الجزائري لأول مرة أمام مبنى القمة أسوة بأعلام الدول المستقلة المشاركة. ومن نتائج هذه القمّة تأكيد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والاستقلال، واعتبار فاتح نوفمبر من كل سنة يوم الجزائر بإفريقيا[7].

كما رسخ لقاء تونس الخاص بالمؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية المنعقد من 25 إلى 30 جانفي 1960، قناعة المسؤولين الجزائريين بأهمية الرهان على التضامن النضالي الإفريقي، كما انبثق عن اللاّئحة الخاصة بالجزائر الصادرة في ختام أشغاله والتي توصي الحكومات المستقلة بما يلي:

1-الاعتراف بالحكومة المؤقتة.

2-تخصيص مساعدة منتظمة من ميزانيتها إلى الجزائر.

2-سحب الجنود الأفارقة العاملين بالجزائر ضمن صفوف جيش الاحتلال، بل وإنشاء فرقة من المتطوعين لنصرة جيش التحرير الجزائري[8].

كما انعقدت قمة أديس أبابا من 14 إلى 24 جوان 1960 بمشاركة 11 دولة بعد التحاق نيجيريا والصومال بمجموعة التسعة السابقة، ودعت القمة في بيانها للاعتراف بالحكومة المؤقتة[9].

---

[1] نفسه، ص 574.
[2] نفسه، ص 575.
[3] نفسه.
[4] نفسه، ص 576.
[5] نفسه، ص 585.
[6] نفسه، ص 586.
[7] نفسه، ص 587.
[8] نفسه، ص 591.
[9] نفسه، ص 587.

وفي العريضة التي بعثت بها رابطة الطلبة الإفريقيين لحكوماتهم في 13 أكتوبر 1960 يطالبونها بمزيد من الدعم والتأييد لكفاح الشعب الجزائري[1].

كما تزامن هذا الشهر مع انعقاد المؤتمر الأول للشعوب الإفريقية بأكرا (غانا)، والذي ساند في لوائحه الختامية أطروحات جبهة التحرير الوطني المتمثلة في تمكين الشعب الجزائري من حق تقرير مصيره في الاستقلال والتحرّر، وإجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الفرنسية. مثّل الجزائر في هذا المؤتمر وفد بقيادة فرانز فانون[2].

كما حضر وفد الحكومة المؤقتة ندوة وزراء الخارجية الأفارقة حول الكونغو المنعقدة بليوبولدفيل (كنشاسا)، من 25 إلى 30 أوت 1960، حيث صرح رئيس الكونغو باتريس لومومبا بأنّ: "الجزائر افريقية وليست فرنسية، والمشكلة الجزائرية تعني القارة الإفريقية كلّها"[3].

في 14 فيفري 1961، "افتتح المؤتمر غير الحكومي الرابع حول "مكافحة الاستعمار في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط" في تونس. حيث انتخب ممثل الوطنيين الجزائريين السيد بن يحيى أحد مفاوضي مولان رئيسا للجنة الدائمة للمؤتمر. وفي قرار بشأن الجزائر، دعا المؤتمر، بعد أن رحب بجميع ضحايا القمع الاستعماري، إلى الإفراج عن الأسرى، واقترح إيفاد محامين ولجان حقوقيين من الدول الأعضاء في المؤتمر للدفاع عنهم أمام المحاكم العسكرية. وزيارتهم في سجون ومعسكرات في فرنسا والجزائر. واحتج المؤتمر أيضا على "كل أحكام الإعدام الصادرة بحق الجزائريين في فرنسا والجزائر" وأرسل برقية بهذا المعنى إلى الجنرال ديغول"[4].

نوقش موضوع الجزائر في مؤتمر مونروفيا (ماي 1961) لكن الجمعية العامة. "لا تشارك فيه، لأنها لا تنتمي إلى هذه المجموعة من الدول الأفريقية التي تعتبر "غير ملتزمة" بما فيه الكفاية. من ناحية أخرى، شارك بالقاهرة في الفترة من 5 إلى 12 جوان في الاجتماع التحضيري لمؤتمر بلغراد. وفي القاهرة أيضًا، يحضر في الفترة من 28 إلى 30 أوت المؤتمر الذي يجمع الدول الأعضاء في مجموعة "إفريقيا الثورية" التي يشار إليها عادةً باسم مجموعة الدار البيضاء[5].

آسيويا نلاحظ ترسّخ مسألة تدعيم موقف الحكومة المؤقتة بعد تأسيسها من خلال تعيين بعثات ومندوبين في بلدان مثل الهند والفلبين واليابان؛ فضلا عن البعثات السابقة في إندونيسيا بالخصوص. حيث كان التركيز واضحا بداية من 1959 على بلدين هما[6]: إندونيسيا من خلال السعي إلى تعزيز أواصر التضامن وكذا رفع حجم الدعم المادي. وكذا الهند من أجل كسب اعترافها بالحكومة المؤقتة، للتأثير في مواقف الدول الأخرى، حيث أقامت نيودلهي في ربيع 1959 أسبوعا للتضامن مع القضية الجزائرية. ولتأكيد هذه السياسة المنتهجة من طرف الحكومة المؤقتة آسيويا؛ جاء في مذكرة وزير الخارجية الجديد كريم بالقاسم المؤرخة في 13 مارس 1960 على:

1-تعزيز تمثيل الحكومة بآسيا.
2-توثيق الصلات ببعض الرؤساء مثل الرئيس الاندونيسي أحمد سوكارتو.
3-إقامة علاقات صداقة مع البلدان الآسيوية عموما بما في ذلك الحليفة مع الغرب.
4-السعي الدائم لضمان استمرار الدعم السياسي والمادي للمجموعة الآفروآسيوية عموما.
5-الاستعانة بها لحمل المعسكر الاشتراكي على تكثيف مساعدته للثورة الجزائرية[7].

رغم تحفظ جبهة التحرير في طلب مساندة المعسكر الاشتراكي في بداية الثورة الجزائرية خوفا من إدراجها ضمن الصراع بين الشرق والغرب أو أن تصنف ضمن خانة الشيوعية، إلا أنّ الحاجة إلى دعم المعسكر الشرقي بالسلاح فرض تجاوز هذه العقبة لقد بدا الدعم الشيوعي لثورة الجزائر في ظلّ تكتم شديد، من خلال الدول التابعة لها. مع ذلك التزمت جبهة التحرير الحذر "بأن معركتها تجري في دائرة المجال الحيوي للحلف

---

[1] جمال قنان، **المصدر السابق**، ص 249.
[2] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 567.
[3] نفسه، ص 588.
[4] Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie, op.cit, p845.
[5] Ibid.
[6] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 591.
[7] نفسه.

الأطلسي" مما يستدعي مزيد من الحذر من تأليب حلفاء فرنسا الأقوياء عليها، والذي من شأنه خلق مصاعب لمسألة تحرير الجزائر واستقلالها[1].

إن هذا التردد والتحفظ في لموقف جبهة التحرير الوطني؛ قد استمر حتى بعد تأسيس الحكومة المؤقتة، رغم الاتصالات الرسمية وغير الرسمية بعد الاعتراف بها؛ مثال اعتراف الصين الشعبية بها في 22 سبتمبر 1958. ومما يشير إلى هذا المبدأ تقرير مصالح وزارة الخارجية الموجه إلى رئاسة الحكومة المؤقتة في مارس 1960؛ حيث "يدعو بصريح العبارة إلى التخلي عن الحذر في التعامل مع الكتلة الشرقية، والكفّ عن الابتزاز اللّفظي المتمثل في تهديد الغرب بالتحالف معها". كما يوصي هذا التقرير بتعيين ممثلين للحكومة في كل من بكين وبرلين[2].

كما أعطت لجنة التنسيق والتنفيذ ومن بعدها الحكومة المؤقتة أهمية للتعامل مع الدول الغربية المجاورة لفرنسا مثل اسبانيا وايطاليا وألمانيا الاتحادية. وضمن هذا المجال يشير تقرير لمصالح وزارة الخارجية في 18 جانفي 1959 بضرورة إعطاء اسبانيا أهمية خاصّة "باعتبارها من أكثر الأهداف الحيوية، نظرا لحرية التحرك – النسبية- التي كانت عناصر جبهة التحرير تتمتّع بها، بفضل التواطؤ الضمني لحكومة الجنرال فرانكو". ثمّ تأتي ايطاليا "في الدرجة الثانية من حيث الاهتمام، بفضل موقف الحزب الشيوعي الذي ساند القضية الجزائرية بوضوح منذ البداية. وقد تمكن مندوبو جبهة التحرير بها كذلك من عقد صلات وثيقة بشخصيات مسيحية تقدمية، مثل أنريكو ماتبي المدير العام الشهير لشركة "ايني" للمحروقات"[3].

رغم ذلك حافظ الموقف الرسمي الايطالي بشكل عام على وفائه للحليف الفرنسي، مما جعل الرئيس فرحات عباس يعبّر عن خيبته في حوار له في صحيفة "يونيتا" في ماي 1960 قائلا:"إن موقف الحكومة الايطالية خيّب آمالنا، وسياستها تصدمنا في مشاعرنا وكذلك في تمسكنا بالحرية والاستقلال"[4].

اعتمدت ألمانيا بدور رسميا دعم الحليف الفرنسي مع "غضّ الطرف عن بعض أشكال التعاطف والدعم لجبهة التحرير الوطني من لدن بعض المنظمات النقابية والشبانية"[5].

تمكنت جبهة التحرير الوطني من تكوين "لوبي مساند للثورة الجزائرية ومطالبها المشروعة، كان له أثره في بعض دوائر الخارجية الأمريكية[6] والكونغرس، كما تشهد على ذلك مواقف السناتور الديمقراطي جون كندي رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ. غير أن هذا اللوبي لم يكن له تأثير في دوائر القرار بالبيت البيض، بدليل موقف واشنطن المؤيد باستمرار لوجهة نظر الحليف الفرنسي". لكن شهدت الدورة 13 للجمعية العامة للأمم المتحدة امتناع ممثل الو.م.أ عن التصويت عندما عرضت اللاّئحة الخاصة بالمسألة الجزائرية على الجمعية العامة. لقد شجعت هذه الخطوة إلى اقتراح وزارة الخارجية مساع جديدة نحو واشنطن، أما تقرير 18 جانفي 1959 فأوصى بالعمل ضمن اتجاهين هما:

*تكثيف العمل المغاربي على مستوى السفراء في مرحلة أولى.

*إرسال وفد حكومي مغاربي في مرحلة ثانية[7].

ضمن هذا التوجه أوصى كريم بالقاسم وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة بما يلي:

1-تجنّب المبالغة في الاعتماد على التناقضات الثانوية بين فرنسا وحلفائها.

2-العمل بدل ذلك على: مواصلة العمل الدعائي باتّجاه الرأي العام الغربي. تكثيف الضغوط على الغرب بواسطة البلدان الشقيقة والصديقة ضمن المجوعة الآفرو آسيوية أو المعسكر الاشتراكي.

كما انتقد الرئيس فرحات عباس بشدّة الو.م.أ والحلف الأطلسي في حوار له بصحيفة "يونيتا" الايطالية في ماي 1960؛ بسبب ما وصفه بـ"الدعم المتواصل لاحتلال ينذر بالتوسع إلى كامل شمال إفريقيا"[8].

في 4 جويلية 1960 تلقت الحكومة المؤقتة جواب الحكومة السويسرية بقبول انضمامها إلى اتفاقيات جنيف ابتداء من تاريخ استلامها الملف المؤرخ في 30 جوان 1960. مع ذلك حرصت الحكومة الاتحادية على

---

[1] نفسه، ص 593.

[2] نفسه، ص 594.

[3] نفسه، ص 606.

[4] نفسه، ص 607.

[5] نفسه.

[6] نفسه، ص 603.

[7] نفسه، ص 604.

[8] نفسه.

التوضيح بأنّها أقدمت على هذه الخطوة بصفتها دولة مؤتمنة دون أن يعني ذلك اعترافها كدولة عادية بالحكومة المؤقتة[1].

لقد كانت هذه الخطوة هامة جدا، حيث يعد انضمام الجزائر المكافحة إلى اتفاقيات جنيف من أهم منجزات الحكومة المؤقتة عام 1960؛ لأهمية تبعات هذا الحدث قانونيا ودبلوماسيا من ذلك:

1-انتقال سلطة الالتزام الدولي باسم الجزائر إلى الحكومة المؤقتة.

2-نقض مصادقة فرنسا على الاتفاقيات باسم الجزائر سنة 1951.

3-الإقرار بوجود جمهورية جزائرية متميزة عن الجمهورية الفرنسية.

إن الاعتراف ضمن هذا السياق "يعتبر مظهرا من مظاهر الاعتراف باستقلال الجزائر قبل الأوان"[2].

استنتاج:

نجحت ثورة التحرير في تحويل سياسة التطويق الفرنسية لخنق الثورة إلى تحرك فعّال دبلوماسي كان له أثره في الداخل والخارج من خلال تأسيس ونشاط الحكومة المؤقتة والتي عملت منذ نشوئها على تحقيق أهدافها وتطلعاتها، والذي من مظاهره الاعتراف المتزايد بثورة التحرير وحكومتها وتسيير ملف المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

---

[1] نفسه، ص 620.

[2] نفسه.